## خطوة تخدم الاتجاه لزيادة الإنتاج

# ترحيب بمد أنبوب نفطي مع السعودية

□ بغداد / المدى

انبوب نفطي .. ارشيف

أشاد عضو لجنة الطاقة والنفط النائب بايزيد حسن بموافقة السعودية على إعادة تأهيل الأنبوب العراقي الممتد عبرها، ووصفها بأنها خطوة جيدة ستساعد على تعدد المنافذ التصديرية للنفط الخام وتجنب البلد مشاكل اقتصادية محتملة في المنطقة.

وقال حسن بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن العراق بحاجة ماسة لتعدد منافذه التصديرية للنفط لأنه مقبل على زيادة طاقاته التصديرية خلال السنوات المقبلة فهذه الزيادة لا تتم إلا بوجود منافذ متعددة للتصدير لأن المنفذين الحاليين يستوعبان كميات محدودة من النفط. وأضاف: أن المنطقة المحيطة بالعراق ما زالت غير مستقرة وتشهد توترات سياسية وتهديدات دولية ربما تصل لغلق مضيق هرمز الذي يمر عبره ثلثي النفط العراقي، فخطوة إعادة تأهيل الأنبوب العراقي السعودي سينقذ البلد من كارثة اقتصادية ربما تحصل كون الأنبوب يمر عبر ميناء ينبع يصل إلى البحر الأحمر. وأشار إلى وجود مفاوضات مستمرة من قبل وزارة النفط مع الأردن وسوريا لمد أنابيب جديدة عبرهما من أجل تعدد المنافذ التصديرية للبترول. وأشارت أنباء إلى موافقة المملكة العربية السعودية على إعادة تأهيل الأنبوب النفطي العراقي الممتد عبرها إلى البحر الأحمر، الأمر الذي يضيف منفذا جديداً لتصدير النفط العراقي الذي يخرج حالياً عن طريق منفذين احدهما من الجنوب وتمر عبره ثلثي صادرات العراق التي تقدر بأكثر من مليونين برميل نفط يومياً، بينما المنفذ الآخر في الشمال الذي تمر عبره بحدود أكثر من (٦٠٠) ألف برميل يومياً.

من جانبه، قال الخبير النفطي عمرو هشام إن تأهيل الأنابيب النفطية الممتدة عبر المملكة العربية السعودية وإعادتها إلى العمل ومد أنابيب جديدة عبر الأردن سيعمل على توسيع صادرات العراق النفطية. وأضاف هشام أن العالم اليوم يعيش حالة من التوتر والصراعات الدولية والتهديدات الاقتصادية والتي ربما تلقي بتأثيرها على الاقتصاد العراقي من خلال غلق مضيق هرمز أو منع التصدير النفطي عبر الخليج كون الاقتصاد العراقي معتمداً بالدرجة الأساس على النفط. وتابع: يمكن للحكومة أن تتجنب المشاكل الدولية من خلال مد أنابيب نفطية جديدة عبر الأردن وتأهيل الأنابيب النفطية الممتدة عبر المملكة العربية السعودية وإعادتها إلى العمل. في الوقت نفسه ذكر عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب فرات محسن الشرع، أن الاتفاقية الأردنية العراقية حول مد أنبوب نفطي تحتاج إلى تغيير وتعديل ودقة لكي تكون أكثر نفعا للجانب العراقي، مشيرا إلى أنها غير نافعة للعراق.

وقال الشرع إن الاتفاقية العراقية الأردنية حول مد أنبوب نفطي هي مجرد تشجيع للقطاع النفطي الأردني وليست فيها فائدة كبيرة للعراق، إلا إذا حدث تغيير لبعض بنودها. وأضاف: أن العراق يحاول أن يزيد من منافذ تصدير النفط في الأردن وتركيا والسعودية، لضمان استمرار تصدير النفط في حالة حدوث أية مخاطر عسكرية في المناطق المتواجدة فيها منافذ التصدير الأخرى. وأوضح الشرع: أن مد هذا الأنبوب خطوة مكملة لبناء اقتصاد جيد للعراق، مشددا على ضرورة تغيير الاتفاقية لتكون ذات فائدة للجانب العراقي.

# المباشرة بمنح إجازات الاستيراد لكافة السلع والبضائع

□ بغداد / المدى

باشرت وزارة التجارة بمنح إجازات الاستيراد لكافة السلع والبضائع الداخلة إلى العراق مؤكدةً أن الهدف هو لأغراض تنظيمية وإحصائية لمعرفة حجم الاستيراد ونوعه. وقال مدير الشركة العامة للمعارض العراقية التابعة لوزارة التجارة صادق حسين سلطان لـ"السومرية نيوز"، إن الشركة العامة للمعارض ألزمت جميع التجار والمستوردين بالحصول على إجازة الاستيراد لتشمل كافة أنواع السلع والبضائع بعد أن كانت مقتصرة على إصدار إجازات لبعض الأنواع منها والمتعلقة بالمواد الغذائية وبعض المشتقات النفطية"، مبينا أن "الشركة باشرت بمنح هذه الإجازات منذ الأول من شهر تموز الحالي". وأضاف سلطان أن الأجور المستوفاة من التجار لغرض حصولهم على إجازة الاستيراد حددت بـ٢٠٠ ألف دينار للإجازة الواحدة"، مبينا أن "الشركة أصدرت خلال اليومين الماضيين ٢٠٠ إجازة استيراد لعدد من التجار بعد أن كانت تصدر بحدود ٥٠ إجازة استيراد خلال السنوات الماضية".

وتابع سلطان أن "الأجور المستحصلة من الإجازة لن تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والبضائع في الأسواق المحلية باعتبار أن هذه الأجور هي أجور رمزية، إضافة إلى أنها تفرض على التاجر بغض النظر عن كمية ونوعية السلعة التي يتم استيرادها". وأوضح سلطان إن "الهدف من إلزام التجار بالحصول على إجازة استيراد يعود لأغراض تنظيمية وإحصائية لمعرفة حجم الاستيراد ونوعه، فضلا عن فائدتها في حماية المستهلك والمنتج على حد سواء، من خلال وضع حد للاستيراد العشوائي لسلع استهلاكية غير مطابقة للمواصفات العراقية".

وتختص الشركة العامة للمعارض العراقية بإقامة المعارض داخل العراق، إلى جانب مشاركتها في معارض خارجية، كما تقوم بإصدار إجازات الاستيراد والتصدير للتجار والمستوردين العراقيين. يذكر أن الشركة العامة للمعارض العراقية تأسست عام ١٩٥٩ وكانت تسمى آنذاك مديرية مصلحة المعارض العراقية، وانضمت الشركة في عام ١٩٧١ إلى عضوية اتحاد المعارض الدولية، ومقره في باريس، وأقيم أول معرض عراقي عام ١٩٦٤ في بغداد بمشاركة أربع دول عربية واستمرت الدورات حتى دخول القوات الأميركية إلى البلاد في الـ ٢٠٠٣.

## فضاءات

■ ثامر الهيمص

### أين النافذة الواحدة؟

للنافذة الواحدة فوائد كثيرة وايجابية جداً لا يختلف اثنان عليها من كاتب العرائض إلى السيد المدير العام ومن فوقه والجميع يدعي العمل على التقرب منها والعمل بسلطانها من وزارة العلوم والتكنولوجيا التي أجرت التجارب والدراسات في ميدان الحكومة الالكترونية التي هي بمثابة البنية التكنولوجية للنافذة الوحدة. وصولا لأي دائرة نفوس وضريبة وعقار وتقاعد ومرور انتهاء بالروتين المعاصر الذي أبدعته الجهات المعنية بالاستثمار.

فالنماذج كثيرة جدا بعدد النوافذ فكلما كانت المعاملة واحدة ووحيدة تعددت نوافذها والويل كل الويل لمن يرغب بالمجازفة في معاملة مع الدوائر أعلاه إذا عزم على الاستثمار أو الشراء والبيع أو غيرها من النوافذ اللافحة.

وخصوصا إذا ظهرت تشابه أسماء والعياذ بالله فأن النوافذ ستكون جميعها مفتوحة ولكن لتدفعك للنافذة التي تليها وتدخل الحلقة المفرغة وكأنك كرة نار بأيديهم ثم تكبر الكرة لتصبح كرة ثلج تتقاذفها الأقدام الكسولة. فمن المعلوم أن النظام السابق والحالي يعملان بكل جد وإخلاص في الالتزام بالرباعية (جنسية، شهادة جنسية، بطاقة سكن، بطاقة تموين) وهذه المعلومات المأخوذة من الرباعية تشخصك وحدك لا شريك لك وتكاد تكون كالبصمة. فكيف يحصل التشابه وما إدراك ما التشابه وما أكثر الأسماء الثلاثية تشابها عندنا، لا تشفع العشيرة ولا اسم الأم ولا العمر ولا السكن ولا حتى إذا كان المثبتة به حيا أم ميتاً.

فإذا كانت المشبه به فقط باسم ثلاثي فأن شره يعم نسبة عالية جدا والعتب هنا على الجهة التي عممت الاسم وعادةً هذه الجهة إما قضائية أو سياسية. والثمن يدفعه شركاء صاحبنا في هذه البلوة. ولنا تراث عريق فيها سواء في العهد السابق أو الحالي وصل لحد الإعدام مع الاعتذار بعده والتوقيف (للحلب المزمن). فالجهة القضائية أو غيرها عليها أن تصدر التعميم متكاملا ولا تجعله وسيلة للحلب بأيدي ناس أقل ما يقال عنهم أنهم كسالى بيروقراطين (وبمسؤلين يعدون أياما....) ولكي لا يدفع الأبرياء ثمنا باهظا بالمراجعة أو السجن أو التهرب أو إلغاء المشاريع أو دفع المقسوم. لابد من تدخل المسؤول التنفيذي اذا كان فعلا مسؤولا، ولو أدبيا أن يرفض التعميم الناقص ويعيده لأنه يسيء لعمل دائرته. وإذا كان مخلصا عليه أيضا أن يتأكد بشكل دوري من المتراكم من هذه الظاهرة أسبوعيا" ويعتبرها عبئا تقبل على دائرته. فليس من المعقول أن يبلغ المواطن بأن أمواله محجوزة أو عليه ضرائب متراكمة أو حجز من أي جهة كانت عليه أن يراجع الدوائر ذات العلاقة والساندة، وما يترتب عليها من متاعب أصحاب العلاقة أعرق من غيرهم بها (تأخر عمل، متاعب الطرق والمرور، دفع المقسوم أفساد للعاملين، سمعة سيئة للدائرة ثم للحكومة، خسارة الدائرة للمشروع) في حين يمكن التدخل. بإقامة اتصالات الكترونية ولا توجد دائرة محترمة بدونه والعمل بموجبه وإعلام الجهة الثانية وهكذا إذا كان لابد من نقص التعميم التاريخي المحترم.

كما أن النقص يمكن لدائرة التنفيذ متابعة نقصه قبل التعميم وبشكل سريع لعل أهمها أملاك النظام والحزب السابقين خوفا من بيعها بالتزوير. والجماعة في الدوائر كسروا رجل الدجاجة ولم يطردوها في هذه الحالة. وهكذا أنكس الحل الصحيح والمواجهة الايجابية وحسم الأمر وتجمد الإجراء الواجب اتخاذه. ومع ذلك لم نسلم من الثغرات في ظل الفساد الذي تخلقه هذه السياسات البائسة. فالنافذة الواحدة هي الوحيدة المؤدية لصحيح الطريق التي تغلق باقي النوافذ المشرعة للفساد والتخلف وإذا كان المسؤول الأول وراء هذه النافذة كونه الوحيد المسؤول في هذه النافذة. أولا وأخيرا نجاح الدائرة نجاح له والعكس صحيح أليس كذلك.


## شكر وتقدير

نقدم جزيل الشكر والتقدير لهذه النخبة من العاملين في شعبة المحطات/ مديرية كهرباء الصدر.

١. المهندس مشتاق غازي/ مسؤول القسم
٢. مهندس علي طعمة
٣. عبد كريم ذري
٤. محمد عبد سماري
٥. هاشم كريم خادم
٦. جبار علي
٧. سعيد منصور

أهالي محلة ٧٢٩ زقاق ١ المشتل

## اعـــــلان

### الشركة العامة للتبوغ والسكاير

يسر الشركة العامة للتبوغ والسكاير ان تعلن عن استثمار قطعة الارض الواقعة في المجمع السكني في كمب سارة والعائدة لشركتنا تسلسل ١٣٧١/١٦١ بتاوين وفق قانون الاستثمار المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وهي عبارة عن قطعة ارض خالية مساحتها ٩٩٣.٧٥ م٢.

فعلى الراغبين باستثمار القطعة اعلاه تقديم عطاءاتهم الى القسم القانوني في الشركة وان آخر موعد لتقديم العطاءات بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٩ الساعة الثانية عشر ظهراً.

ملاحظة:
يمكن الاطلاع موقعيا على قطعة الارض قبل تقديم العطاء

المدير العام

## تنـــويـــه

كنا قد نشرنا في العدد ٢٣٣٢ في١/١٤/ اعلانا خاص لهيئة دعاوى الملكية/ دائرة منطقة بغداد/ فرع الهيئة/ الكرخ الثانية وقد ورد في الاعلان سهوا في ٦/٨/ ٢٠١١ والصحيح ٢٠١٢/١٢/٧

## جمهورية العراق / محافظة المثنى
### دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات
### مناقصة رقم (٢٧) / إعلان للمرة الثالثة

العدد: ١١٠٧
التاريخ:٢٠١٢/٦/٢٥

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الثالثة للمشروع الموضح في الجدول المرفق والخاص بمديرية توزيع كهرباء المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٢ استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٧/٥ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٧/١٧ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.
٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.
٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.
٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com
٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.
٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.
٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:
مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد
٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.
٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
١٠-يلتزم الطرف الثاني –المنفذ للعقد – بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب.
١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٦/

### مناقصة رقم (27) / إعلان للمرة الثالثة
### مشروع مديرية توزيع كهرباء المثنى

| ت | اسم المشروع | الموقع | الدرجة والاختصاص كحد أدنى | سعر الكشف/ دينار | مبلغ التأمينات/ دينار |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | تأهيل مشروع كهرباء بصيه مع ٣ دور | بصيه | ٩/ كهربائية وميكانيكية مع ١٠/إنشائية | ١٥٠٠٠٠ | ١٪ من مبلغ العطاء |

## إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم

جمهورية العراق
مجلس القضاء الاعلى
رئاسة استئناف بغداد- الرصافة الاتحادية
محكمة البداءة المتخصصة بالدعاوى التجارية

العدد: ١٤/ب/٢٠١٢
التاريخ: ٢٠١٢/٦/١٠

## اعـــــلان

إلى المدعي عليه:- المدير المفوض للشركة الاوربية الاردنية لنقل التكنولوجيا/ اضافة لوظيفته أصدرت هذه المحكمة بتاريخ ٣٠/ ٥/ ٢٠١٢ الحكم الغيابي في الدعوى المقرمة ١٤/ب/٢٠١٢ يقضي بفسخ العقد المبرم بينكما المرقم (ت.ع/٣٢/٧) رقم الطلب ملحق تعليم عالي/ ١ رقم الرمز (٠٠٢٦٣- ٠٢-٠٦) رقم المجموعة (٥٢) في ٢٠٠٠/٦/٢٨ والزامك بأن تؤدي الى (وزير التعليم العالي والبحث العلمي/ اضافة لوظيفته) مبلغا مقداره (٧.٢٢٧.٠٠٠) (سبعة ملايين ومائتان وسبعة وعشرون ألف دولار امريكي) و(٢.٣٥٨.١٨١.٨٤) (مليونان وثلثمائة وثمانية وخمسون ألفاً ومائة وواحد وثمانون يورو وأربعة وثمانون سنتا)، ولمجهولة محل إقامتك تقرر تبليغك إعلاناً بصحيفتين محليتين يوميتين وعند عدم مراجعتك طرق الطعن القانونية سيكتسب الحكم الدرجة القطعية.

القاضي جبار جمعة فريح